

«القطرية» المرشح الأبرز في شراء حصة «الكويتية»

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان ثلاث جهات قد تقدمت بعروض لشراء حصة في شركة الخطوط الجوية الكويتية.

واضافت ان اقوى العروض المقدمة جاءت من الخطوط الجوية القطرية، حيث باتت هي المرشح المحتمل والأبرز لشراء حصة الشركة المطروحة للخصخصة والتي تبلغ قيمتها السوقية نحو 220 مليون دينار. من جانب آخر نفت مصادر لـ «الأنباء» ما تردد عن اعتزام شركة مشاريع الكويت «كبيكو» التقدم بعرض لشراء الحصة المطروحة للبيع في شركة الخطوط الجوية الكويتية.

● أحمد يوسف

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الامتياز للاستثمار» تختار «أسواق المال» رقبياً عليها دون «المركزي»

و100 مليون دينار، مستدركا بان هناك فرصا أخرى تتم دراستها في السوق.

● عمر راشد

أوضحت مصادر لـ «الأنباء» ان شركة الامتياز للاستثمار اختارت رقابية هيئة أسواق المال رقبياً عليها دون بنك الكويت المركزي في كتاب ارسلته للبنك الكويت المركزي رداً على تعميمه الأخير للمؤسسات الاستثمارية والقاضي بفصل نشاطها الاستثمارية عن التمويل.

وأشارت الى ان الشركة اختارت هيئة أسواق لتكون رقبياً عليها بسبب غلبة الطابع الاستثماري على أنشطة الشركة والتي باتت متخصصة في أنشطة استثمارية بعيدة عن النشاط التمويلي. وقال ان النشاط التمويلي ستقوم به إحدى الشركات التابعة للشركة الأم والمتخصصة في النشاط



28,5 مليون دينار قيمة مناقصات يوليو الماضي

الشركة	طبيعة المناقصة	الجهة المتعاقد معها	القيمة بالمليون دينار
الإتماء العقارية	إنجاز وصيانة المبني الإداري والمصلى	معهد الكويت للأبحاث العلمية	15,7
عارف للطاقة (شركة تابعة)	تقديم خدمات تسكير الآبار البحرية الخارجة عن الخدمة	شركة دراغون أويل الإماراتية	5,9
المجموعة المشتركة	أعمال صيانة عامة للطرق والساحات في محافظة الأحمدية	وزارة الأشغال	2,6
الصناعات الهندسية الثقيلة (السفن)	تشغيل وصيانة وحدة معالجة الرواسب في مصفاة ميناء عبدالله	البنترول الوطنية	2,1
الصناعات الهندسية الثقيلة (السفن)	إعمار محركات رئيسية تابعة لخفر السواحل	وزارة الداخلية	1,9
الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو)	تنفيذ أعمال فحص التربة الهندسية	نقط الكويت	0,368
إجمالي			28,5

الرئيسية (بدليو6) والجيرات الخاصة بوحدة الجت للدوريات البحرية لسواحل تابعة لإدارة العامة لخفر السواحل (وزارة الداخلية) وكانت قيمة هذه المناقصة 1,9 مليون دينار. وتمت ترسية مناقصة على الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) وهي بقيمة 368 ألف دينار وهي عبارة عن تنفيذ أعمال فحص التربة للمجموعة الهندسية بشرقة نقط الكويت.

● شريف حمدي

كتابا رسمياً يفيد بالترسية. وحظيت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن (السفن) خلال الشهر الماضي بترسية مناقصة وحيازتها أقل الأسعار في أخرى، أما التي تم ترسيبها بالفعل فكانت مناقصة بقيمة 2,1 مليون دينار وهي عبارة عن تشغيل وصيانة وحدة معالجة الرواسب في مصفاة ميناء عبدالله لصالح شركة البترول الوطنية ومدتها 5 سنوات، أما التي حازت أقل الأسعار فيها فهي مناقصة خاصة بإعادة إعمار المحركات

«عارف للطاقة» فازت بأكبر مناقصة بقيمة 17,5 مليون دولار



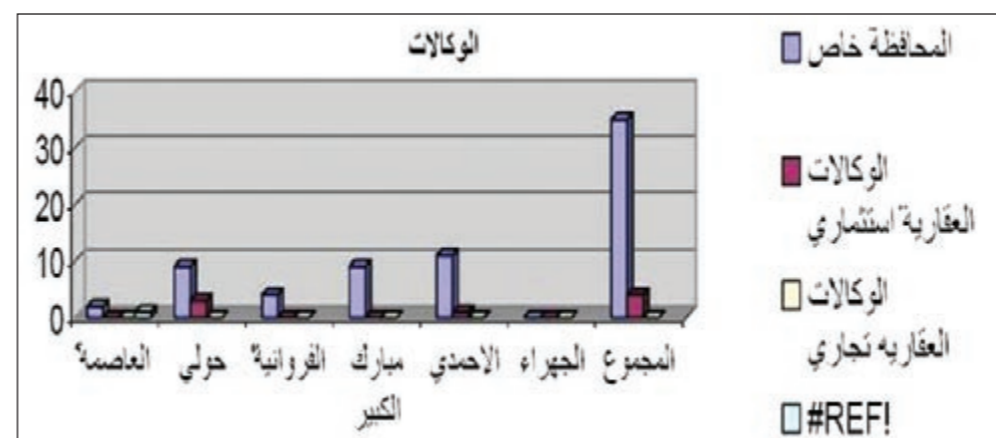
بلغ عدد المناقصات الجديدة التي تم طرحها الشهر الماضي 6 مناقصات من بينها 5 مناقصات جديدة، وشهدت القيمة الإجمالية لهذه المناقصات تراجعاً ملحوظاً مقارنة مع شهر يونيو الماضي. ووفقاً لدراسة أعدتها «الأنباء» بلغت قيمة هذه المناقصات 28,5 مليون دينار مقارنة مع 32,9 مليون دينار في يونيو، وفازت بها 5 شركات مدرجة وتابعة من بينها مناقصة بقيمة 15,7 مليون دينار سبق الإعلان عنها وفازت بها شركة الإنشاء العقارية وكانت عبارة عن إنجاز وصيانة المبني الإداري والمصلى بموقع معهد الكويت للأبحاث العلمية بالشويخ، وكانت أكبر مناقصة قد فازت بها شركة عارف للطاقة من خلال شركة تابعة لها وهي شركة نوردا انرجي التابعة لها بنسبة 75٪، وكانت المناقصة بقيمة 17,5 مليون دولار وهي تعادل

«وفرة العقارية»: تحسن ملحوظ للعقار المحلي في النصف الأول بنمو 13٪

التمويل والتأمين العقاري. وتابع التقرير قائلاً: «هناك التعاون والكثير من المطورين العقاريين نحو الاستثمار المباشر في المباني الخضراء الصديقة للبيئة التي يحكمها الكثير من المعايير والمواصفات والإشتراطات العالمية والتي أصبحت مطلباً لكثير من المهتمين باقتناص الفرص العقارية المتميزة منذ بداية العام الحالي». ولفت التقرير إلى انه تم بالفعل في امارة دبي بالإمارات تطبيق قانون للمباني الخضراء التي ستنتشر بشكل كبير خلال الفترات المقبلة. وبين أن السوق السعودي شهد كثيراً من التطورات الإيجابية والتي تعود بالنفع على القطاع العقاري هناك، حيث تم اقرار نظام الرهن العقاري وافتتاح البنوك على التمويل والذي سيعمل على دخول الكثير من الشركات العقارية الخليجية في ذلك السوق وهو ما تم بالفعل وهو تعاقب كثير من الشركات مشروعات كبيرة في المملكة خلال العام الحالي.

كله للسكن الخاص يطالب التملك وأسرته، على ألا تزيد مساحة العقار المراد اكتساب ملكيته على ألف متر مربع، وألا يكون مالكا لعقار آخر في الكويت مع شروط المعاملة المثل في البلد الذي ينتمي لها طالب التملك، وتعد تلك الشروط مناسبة وإن تفعيل القانون سيكون بمثابة تقوية القطاع العقاري والنهوض به وتنشيط التداولات التي هي سبب رئيسي في الارتفاع بالقطاع العقاري. واقترح التقرير أن يقتصر التملك للوافدين على العقار السكني فقط وأن تختصر على تملك الشقق السكنية. وأشار إلى أن القطاع العقاري الخليجي بشكل عام يحتاج هو الآخر إلى تدخل المؤسسات والصناديق الاستثمارية لتعزيز قدرته على النهوض والتواصل خلال الفترة المقبلة، في حين أن هناك مطالبات خليجية تكمن في توحيد الأنظمة والتشريعات المتعلقة في القطاع العقاري بدول المجلس وذلك من خلال السوق الخليجية المشتركة لضرورتها في مواجهة مشكلات الإسكان ووضع الحلول لها مع تطوير آليات

السوية، بالإضافة إلى احتياجه للادوات التمويلية طويلة المدى التي تتناسب مع طبيعة المشاريع العقارية التي تحتاج إلى فترة طويلة لاسترداد رأس المال. وبين التقرير أن هناك عوامل أخرى اذا تم تفعيلها من أبرزها قانون تملك العقار للأجانب في الكويت فستكون نقله نوعية إيجابية على السوق وورقة رابحة لأنعاش التداولات، ولاسيما ان كثيرا من الوافدين لديهم النية في شراء عقارات داخل الكويت، ما سيساهم بشكل كبير في فتح مجالات أوسع لإنشاء مشاريع عقارية عملاقة وسد الكم الكبير من العقارات الشاغرة سواء الاستثمارية أو التجارية. ولفت إلى أن الشروط التي من المقرر أن ينظر فيها مجلس الوزراء لتملك الوافدين في الكويت والتي تتمثل في «أن يكون طالب التملك مقيماً إقامة دائمة مشروعة، وأن يكون دخله يسمح له بشراء العقار المطلوب تملكه، وألا تكون قد صدرت في حقه أحكام مخلة بالشرع أو الأمانة طوال مدة إقامته في الكويت، وأن يخصص العقار



السوق وغيرها من دوافع إيجابية تعود على القطاع بالنفع، إلا أنه تراجع خلال النصف الأول من العام الحالي بواقع 16٪ عن النصف الثاني من العام الماضي، حيث حقق تداولات خلال العام الحالي بواقع 48 صفقة بقيمة إجمالية بلغت 134,8 مليون دينار مقارنة بـ 6 شهور الماضية من العام الماضي بواقع 38 صفقة بقيمة إجمالية 218,4 مليون دينار. وأرجع الزيادة الحاصلة في السوق العقاري خلال النصف

عددها 3266 صفقة بقيمة 952,2 مليون دينار، مقابل 2437 صفقة في النصف الثاني من العام 2010 بقيمة 694,4 مليون دينار، في حين حقق العقار الاستثماري تداولات بلغ عددها في نفس الفترة 892 صفقة بقيمة 655 مليون دينار، مقابل 823 صفقة بقيمة 376,4 مليون دينار في 2010. وبين أن العقار التجاري مازال يعاني من عمليات التراجع المستمر رغم الجهود الحكومية التي وعدت بها من أجل انعاش

1,8 مليار دينار
قيمة تداول
4351 صفقة



أشار التقرير الشهري لشركة وفرة العقارية إلى أن نشاط السوق العقاري خلال النصف الأول من العام الحالي لم يخيب آمال المستثمرين والمداولين في السوق، مقارنة بالنصف الثاني من العام الماضي، محققاً زيادة في حجم وقيمة المبيعات العقارية تجاوزت نسبة الـ 13٪، مؤكداً على أن السوق العقاري يشهد حالياً بوادر تعافي تدريجي كما توقعه كبار المحللين والخبراء في السوق.

وذكر التقرير أن القطاع العقاري الكويتي واصل تحسنه حتى نهاية يونيو الماضي مدفوعاً بتسارع القطاع الخاص والاستثماري، ومشيراً إلى أن السوق العقاري حقق خلال النصف الأول نحو 4351 صفقة عقارية بقيمة إجمالية بلغت 1,815 مليار دينار، مقارنة بالنصف الثاني من العام 2010 الذي حقق خلاله 3869 صفقة بقيمة إجمالية 1,311 مليار دينار. ولفت التقرير إلى أن العقار الخاص تصدر حجم وقيمة المبيعات العقارية خلال النصف الأول من العام 2011 بتداولات بلغ



الكيمياء بين الأجيال - خالدة كالحب.

نفيصة كالثراث. قيمة كدرس تناقلته الأجيال من جيل

أكثر حكمة ودراية. هذه هي كيمياء العنصر الإنساني.

عبر أكثر من ٣٠ سنة، نجحت داو بربط الكيمياء

والإبداع مع مبادئ الاستدامة للمساهمة بشكل إيجابي

في الشرق الأوسط، من الإدارة البيئية، إلى روح

تأسيس المشاريع، وحتى الإلهام العلمي، لتتزم داو بدعم

النمو الاقتصادي المستدام للأجيال القادمة. لمعرفة

المزيد عن داو والعنصر الإنساني، يرجى الإتصال

بمقرنا الإقليمي على هاتف رقم: ٨٨٦٦ ٣٢٢ ٤ ٩٧١ أو

زيارة موقعنا على الإنترنت dowmiddleeast.com